جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 1

كلية الحقوق

قسم القانون الخاص

مطبوعة بيداغوجية موجهة

لطلبة السنة الثانية ماستر تخصص قانون العقوبات والعلوم الجنائية في مقياس تقنيات إعداد بحث علمي-

إعداد الدكتورة : كريمة برنـي

السنة الجامعية 2020/ 2021

مقدمة:

كلما تميّزت شعوب الإنسانية بالتفكير العلمي والابتعاد عن الدّجل والخرافة كلما كانت أكثر قدرة على بناء الحضارة وتقلُّص نصيب الجهل في صفوفها، وَكلما انغمست في مستنقع الجهل والتخلف ، ابتعدت عن التفكير العلمي وعن العلم .

وعليه إذا أراد شعب ما أن يبني حضارة أو أن يطور نفسه فعليه بالاهتمام بتطوير العلم من خلال تشجيع وتكريِس البحث العلمي .

إذ أصبح للبحث للعلمي قواعد ، وأصول وشروط وعناصر وخصائص ومقومات وأنواع ومناهج وغيرها من العناصر التي يجب أن يحيط بها الباحث عندما يتولى إعداد بحثه العلمي، كما أن إعداد البحث العلمي ليس عملية عشوائية كما يظن البعض، وإنما هي عملية دقيقة ومحكمة، على اعتبار أن منهجية البحث العلمي هي القاعدة الأساسية في كل حقل معرفي، إذ تشتمل على أساسيات ومرتكزات يجب على الباحث مهما كانت درجته العلمية إتباعها ، خاصة فيما يتعلق بجمع المادة العلمية وتوفير المصادر والمراجع وصياغة البحث ، وترتيبه وفهرسته .

فما هو مفهوم البحثِ العلمي؟ وما هي مراحل و تقنيات إعداد البحث العلمي ؟ هذا ما سَنحاول الاجابة عنه في هذه الدراسة.

و بناء على ما تقدم يمكن تقسيم دراسة منهجية إعداد البحث علمي أكاديمي – تقنيات إعداد بحث علمي - كالاتي:

المحور الأول: مفهـومُ البحـث العلمـي

1. تعريفُ البحث العلمي .
2. خصائصُ البحث العلمي .
3. أنواع البُحوث العلمية .
4. أدوات البحث العلمي .

المحور الثاني: مراحل إعدادا بحث العلمي

1- مرحلة اختيار موضوع البحث العلمي

2- عوامل اختيار الموضوع

3- صياغة مشكلة البحث

4- مرحلة جمع الوثائق والمعلومات.

5- مرحلة القراءة

6- مرحلة تقسيم الموضوع .

7- مرحلة الاقتباس و تدوين المعلومات

8- مرحلة الكتابة وتدوين العناوين

9- تقنيات الاقتباس

10- نظام الهواش وتنظيمها من حيث الشكل

11- اختصارات لتدوين المراجع

12- مكملات النص

المحور الثالث: أنواع مناهج البحث العلمي

1- المنهج الوصفي

2- كيفية تطبيقه في العلوم القانونية

3- المنهج المقارن

4- المنهج التاريخي

أ-كيفية تطبيقه في العلوم القانونية

5- المنهج الاستدلالي

6- المنهج التجريبي

أ- كيفية تطبيقه في العلوم القانونية

- المنهج الاستقرائئ

المحور الرابع : منهجية تعليق على قرار قضائي

- تعليق على حكم أو قرار قضائي
- تعليق على مذكرة استخلاصية
- تعليق على استشارة قانونية .

المحور الأول : مراحل إعدادا بحث العلمي

نتطرق في هذا المحور دراسة كيفية تنفيذ و إعداد خطة البحث ، ثم كيفية تنفيذ هذه الخطة من حيث المضمون والشكل، ونناقش هنا مجموعة الإجراءات والطرق، والأساليب العملية، والفنية والمنهجية والعلمية، التي يجب على الباحث التقيد بها حتى يتمكن من إنجاز بحث علمي يحقق معايير ومتطلبات البحث العلمي ، في مجالات اختيار موضوع البحث ومشكلته وفروضه ، وتحديد الوثائق وجمعها، وقراءتها ، وتقسيم وتبويب الموضوع.

وبناء على ما سبق ذكره، بكون البحث العلمي بحثا منظُّما و مضبوط لابد من اتُّباع مراحل معيِّنة في انجازه وهذه المراحل ى تشترك فيها كلٌّ أنواعً البحوثً كلما اختلفت مواضيعها, وهذه المراحل يمكن إجمالها فيما يلي: مرحلة اختيار الموضوع، مرحلة جمع الوثائق و المعلومات، مرحلة القراءة، مرحلة تقسيم الموضوع، مرحلة تدوين المعلومات، مرحلة الكتابة. وهذه المراحل ليست تحكمية على سبيل الحصر والترتيب, فيمكن تقديم خطوة على خطوة فهي مترابطة وتخدم بعضها البعض لتحقيق مسعى أو الغرض الذي يريد تحقيقه " بمعنى أن هذه الخطوات لا تخضع لصرامة الشكلية بقدر ما تهدف إلى تحقيق الموضوعي.

مرحلة إختيار الموضوع:

هي أول مرحلة تواجه الباحث، وهي اختيار موضوع مناسب من النُّاحية الموضوعية و الذُّاتيُّة، وعلى هذا الأساس غالبان ما يتريُّث الباحث في هذه المرحلة لكي لا يقع في مشكلة تغيير الموضوع في المستقبل ويجب أن يطرح موضوع البحث إشكاليات حقيقيُّة ، تستدعي البحث فيها، ولهذا فإن هذه المرحلة يتمُّ فيها تحديد إشكالية البحث و عليه سنتطرق في هذا المحور إلى فرعين الفرع الأول نخصُّصه لعوامل اختيار الموضوع ونتطرق ضمن الفرع الثاني طرق صياغة مشكلة البحث

.

- **عوامل إختيار الموضوع:**

هناك عوامل ذاتيُة تتعلق بشخص الباحث وهناك عوامل موضوعيُة تتعلق بطبيعة البحث.

أولا: عوامل إختيار الموضوع المرتبطة بشخص الباحث

هناك عدُة عوامل تجعل الباحث يميل لاختيار موضوع ما دون غيره من الموضوعات ، وهي تتمثل في أ- الرُغبة النفسيُة الذاتية للموضوع: وهي أول ما يشد الباحث نحو موضوع معين للدراسة والتعمق و التخصص فيه، مما يخلق نوعان من العلاقة النُفسيُة بينه وبين موضوع البحث، مما قد ييذلُل الصعاب التي قد ي تواجه الباحث كالإرهاق الجًسماني التي تحوُله الرُغبة كالإرادة ,

ب- قدرات الشخصيُة للباحث :و هي من بين ما يجب على الباحث مراعاته عند اختيار الموضوع و المتمثلة في: التخصص العلمي: حيث يجب أن يكون الموضوع المختار يدخل من بين اختصاصات الباحث الباحث كتخصُصه العلميُ سواء كان أي تخصص العام أو الخاص.

ت- إتقان اللُغات الأجنبية : وهي التي ي تمكُن الباحث من الاطُ ًلاع على الدُراسات كالمراجع باللُغات ألأجنبية خصوصا الدُراسات المقارنة.

ث- التخصُص المهنيُ: حيث من المرغوب فيه أف يواصل الباحث في نفس تخصُص المهني بحيث توفر له الوظيفة الإمكانيات الضُرورية للبحث و كذلك يستفيد من الترقية المهنية من خلال رفع مستواه العلميُ.

ثانيا: عوامل اختيار الموضوع المرتبطة بطيبعة البحث

من بين العوامل المؤثرة على اختيار الموضوع كالمرتبطة بطبيعة البحث نجد ما يلي :

-1 المدُة المحددة لإنجاز البحوث العلمية : و هي المدُة الضُروريُة لإنجاز البحث كالمحدُدة من قبل

الجًهات الوصيُة على الدُراسات المتخصُصة، وعليه فعلى الباحث أن يختار الموضوعات التي تتناسب كالمدُة الممنوحة له لإنجاز البحث

-2 القيمة العلمية لموضوع البحث العلمي : المطلوب في البحث أنٍ يكون مبتكرا و يمكُن من الكشف عن حقائق جديدة ، أو على الأقلُ يدعم المعلومات السُابقة بحيث تبصبح أكثر نقاء وضوحا وأكثر فائدة.

-3 مراجع البحث ومصادره: حيث ي تعتبر عاملان هامّان في اختيار موضوع البحث بحيث كلّما تعدّدت وتنوّعت المراجع ي كلّما كان البحث ثريًا وغنيًا بالمعلومات ، و بالمقابل كلّما كانت المراجع قليلة كلّما كان البحث غير موثوق في نتائجه، ويقلّل من قيمته العلميّة.

صياغة إشكالية البحث

تعدُّ معايير اختيار الموضوع هي نفسها معايير اختيار مشكلة البحث، وذلك لأن البحث العلمي ما هو إلا إجابة عن مشكلة ما ، ولتحديد المشكلة يتوجب التقيّد بالقواعد التالية:

- يجب أن تكون مشكلة البحث خاصّة ومحدّدة كغير غامضة.
- يجب أن تصاغ المشكلة بصورة موجزة وواضحة.
- يجب توضيح المصطلحات المستخدمة في صياغة المشكلة.

عادة ما يقوم الباحث باختيار الموضوع ثمّ يحدد المشكلة التي يطرحها ذلك الموضوع، ولكن قد يحدث بعد الخوضً في الموضوع كالتعمّق فيه أن تظهر للباحث إشكاليات آخرى تحتاج إلى معالجة ، ممّا قد يدفع به إلى صياغة الإشكالية أو تغييرها كليًا.

إن أول خطوات المنهج العلمي لدى الباحث تبدأ بالشّعور بوجود مشكلة نتيجة لميول الباحث بحبّ الاستطلاع والاستكشاف كالسعي للاتّصال بمن حوله للتّعرّف على مختلف الظواهر، فيميل إلى تفسير الحوادث و الظواهر، فالباحث لا يأخذ الأمور على علّتها بل يناقشها ويقارنها ليقبلها أو يرفضها، وبالتالي يتوجّب عليه وضع التساؤلات عن أسباب حدوثها؟

كمن أين ينطلق ليصل لخطوات جديدة توصله للمعرفة العلمية؟ كما هي التفسيرات العلمية التي تؤدّي إلى تفسير الظاهرة ؟.

كما أن تحديد المشكلة هو أساس البحث العلمي، فهي ظاهرة تحتاج إلى التفسير أو قضيّة يشوبها الغموض، وتبدأ بعد ذلك عمليّة البحث لإزالة هذا الغموض الذي يحيط بها، كذلك من أجل الوصول إلى تفسيرات علميّة للإجابة على التساؤلات التي تتعلّق بالظاهرة موضوع الدّراسة.

إن الحصول على مشكلة ما لدراستها يعتبر من أهمّ الصعوبات التي تقف أمام الباحث، حيث تعترضه جملة من العقبات والمشكلات التي تحتاج إلى دراسة، بحيث يجب عليه أن يختار منها ما يتماشى مع ميولاته ومعتقداته ويتناسب وتصوّراته. و الباحث الجيّد والنّاجح في بحثه العلمي هو الذي يختار مشكلة من خلال إلمامه بالموضوع الذي يرغب في دراسته، فيعتمد في ذلك على عدّة مصادر يستمدُّ منها مشكلاته وهي:مجال التخصّص ، المراجع العلميّة ، الخبرة الشخصيّة ، الدّراسات السابقة والمشابهة ا المؤتمرات العلميّة.،ا لزيارات الميدانية

)الاستطلاعيّة .)

و قبل أن يبدأ الباحث في صياغة مشكلة بحثه، يجب علية مراعاة بعض الاعتبارات كالعوامل التي تمكّنه من اختيارها بشكل مناسب، كمن هذه الاعتبارات مايلي:

- حداثة الموضوع
- الأهميّة العلميّة للموضوع المختار)المشكلة.)
- ا لخبرة الشخصيّة للباحث .
- توافر المصادر والمراجع لجمع المعلومات .
- توافر الأستاذ المشرف على البحث من أهل الاختصاص .
- ارتباط الموضوع ومناسبته للوقت)المجال المكاني والزّماني)

مرحلة جمع المادة العلمية (جمع الوثائق والمعلومات(

بعد اختيار الموضوع كصياغة مشكلته، تبدأ المرحلة الثانية وهي مرحلة جمع الوثائق و المعلومات المتعلّقة بالبحث، وتعتمد هذه المرحلة على الجهد الفكري للباحث وذلك بفحص المعلومات والبيانات المفصلة التي يقوم الباحث بتصفيتها وغربلتها (وذلك بجمع البيانات) وهناك عدة طرق لجمع المادة العلمية من بينها.

أولا : المصادر الأصلية

هناك عدّة تعريفات للمصادر من بينها الوثائق كالدّراسات الأولى المنقولة بالرواية أو مكتوبة بيد مؤلّفين قد أسهموا في تطوير العلم).

ومصادر البحث عامل هامّا في تحديد قيمته العلميّة، ومن بين الوثائق التي تعتبر من المصادر الأصليّة للبحوث العلميّة:

- القرآن الكريم و السُنّة النبويّة الشريفة.
- القواميس كالمعاجم والموسوعات العلميّة المشهورة.
- المواثيق الوطنية والدولية كالإحصائيات الرّسميّة.
- الأوامر كالقوانين كالنّصوص التّنظيمية)الجريدة الرّسميّة مثلا(
- المؤتمرات الوطنيّة والدّوليّة.

ثانيا: المصادر الثانوية (المراجع (

و تسمّى أيضا بالمصادر غير الأصليّة كهي التي تعتمد في مادّتها العلميّة على المصادر الأصلية فتتعرض لها بالتّحليل كالنّقد كالتّعليق كالتّلخيص ، وقد يكون المرجع كتابا أو مقالا أو منشورات علميّة و أو مذكّرات كرسائل أطروحات لنيل الدّرجات العلميّة المختلفة، أو بعض المواقع الإلكترونيّة الرّسميّة.

مرحــلة القــراءة

هي من أهمّ مراحل إعداد البحث العلمي وهي عبارة عن عمل منظّم يفرض طرق ا وأساليب محدّدة يجب التقيّد بها، وعليه سنتطرق من خلال النّقاط التّالية إلى أنواع وشروط و نتائج القراءة.

1 ــ أنواع القراءة:

و تنقسم بحسب المدّة التي تستغرقها ودرجة ي عمقها إلى:

أولاً: القراء الاستطلاعية :وهي تسمّى كذلك القراءة السّريعة وهي تهدف إلى تقييم المصادر من حيث درجة ارتباطها بموضوع البحث، وكذا من حيث قيمتها العلميّة، وأيضا الاطّلاع على بيانات التأليف وجدّة الموضوع ونوع الدراسة، وهذه القراءة يجب أن لا تأخذ وقتنا طويلا.

ثانيا: القراءة العادية : بعدما ي يحدّد الباحث من خلال القراءة الاستطلاعية المصادر والمراجع التي

يجب التعمّق فيها بالقراءة والتّفكير و البحث، فإنّه ينتقل إلى نوع آخر من القراءة أكثر تركيزنا الموضوعات التي تمّ اختيارها، ويقوم بتسجيل كلّ المعلومات الهامّة في بطاقات ويقوم بعمليات الاقتباس اللازمة.

ثالثا: القراءة العميقة : هناك بعض الوثائق تحتاج إلى قراءة عميقة كمركّزة لأنّها ذات قيمة علميّة

كبيرة، كلها صلة وطيدة بموضوع البحث تتطلب التّحليل والتّفكير المركّز.

شروط القراءة:

يجب أن تتوفر في القراءة شروط التالية:

1/أن تكون القراءة شاملة لكافّة المصادر المرتبطة بالموضوع.

/2يجب أن تكون القراءة منظّمة ومرتّبة.

/3يجب أن يكون الباحث قادرا على الفهم و النّقد.

/4يجب اختيار الوقت المناسب للقراءة، والمكان المناسب له

مرحلة الاقتباس و تدوين المعلومات

هذه المرحلة لا غنى عنها قد يكون اقتباس حرفيا خاصة في مجالات التعريف أو الاستشهاد لآراء الفقهاء و هنا يجب ذكر المرجع و السنة (التهميش) أما التدوين هو عملية ملازمة البحث و مستمرة منذ اختيار الموضوع وقد يشمل تسجيل ملاحظات ، تلخيص الأفكار ، نقل معلومات و تهميش بكل أمانة علمية.

مرحلة تقسيم الموضوع (البحث(

في هذه المرحلة يستقر الباحث على الشكل النهائي لخطة البحث ، فهو و إن وضعها منذ البداية إلا أن معالجته للموضوع فعلا كثيرا ما تكشف قصور تلك الخطة ، كأن كان قد خصص جزءا كبيرا لدراسة مسألة لا تحتاج إلى إطالة أو خصص على العكس من ذلك حيزا ضيقا لموضوع يحتاج إلى شرح طويل، أو كان قد نسي بحث جانب من جوانب الموضوع . ولا توجد قاعدة عامة تحكم تقسيمات البحث بل يتحكم فيها طبيعته و حجمه و محتواه إلا أنه يشترط فيه ما يلي :

-1 أن تكون التقسيمات موحدة : و يعني هذا أن الباحث إذا اختار تقسيم بحثه إلى أبواب فعلية أن يلتزم بذلك في كل مراحل البحث فلا يصح أن يورد الفصل الأول ثم يقسم البحث إلى أبواب أو العكس خالطا بين المصطلحات ، كما يلتزم الباحث بأن يتبع القاعدة لعامة في أن الأبواب تقسم إلى فصول وليس العكس و تقسم الفصول إلى مباحث و المباحث إلى مطالب ، مع إمكانية الوقوف في التقسيم عند المباحث أو عند الفصول إذا تطلبت طبيعة البحث قسمين و لا يقبل منه أن يجعل القسم الأول أبوابا و الثاني فصولا وهكذا .

-2 تناسب التقسيمات المتماثلة : وهذا يعني أمرين :

أ – تناسب التقسيمات المتماثلة من حيث عدد الصفحات ، و القاعدة في ذلك ألا يتجاوز أي قسم (الباب أو الفصل أو مبحث أو مطلب) ضعف قسم أخر مماثل .

ب – تناسب التقسيمات من حيث أجزاؤها فلا يستحسن أن يحتوي الفصل الأول على ستة مباحث و يقتصر الفصل الثاني على مبحثين ، وهكذا الأمر بالنسبة لما يحتوي عليه القسم من أبواب و الباب من فصول و المبحث من مطالب ، و القاعدة هنا أيضا ألا يتجاوز عدد التقسيمات الجزئية في قسم معين ضعف عددها في قسم مماثل آخر.

-3 أن ترسى التقسيمات على قاعدة موضوعية : و قد تم شرح ذلك ضمن شروط إعداد خطة البحث .

-4 مناسبة التقسيمات لطول البحث : لن يكون بحثا جيدا ، ذلك الذي يتم فيه الانتقال إلى أفكار أساسيات جديدة غير ملموسة ، دون انعكاس ذلك على تقسيماته ، و ليس جيدا من جهة ثانية أي بحث تكثر فيه التقسيمات الجزئية ، بحيث تفكك الفكرة الواحدة إلى عناصرها الأولية ليوضع كل عنصر في مبحث أو مطلب . ذلك أن تقسيمات البحث الرئيسية و الجزئية هي في الحقيقة أفكار الأساسية الرئيسية و الجزئية كاملة . و استعمال أحد مصطلحات التقسيم : القسم – الباب- الفصل – المبحث – المطلب – يجب أن يتناسب مع طول البحث .

و أكبر أجزاء البحث إما أن تكون الأقسام أو الأبواب أو الفصول ، فلا يصح أن يقسم البحث إلى مباحث أو مطالب مباشرة ، و أصغر أقسام البحث فقد تكون الفصول أو المباحث أو المطالب ، فلا يصح أن تكون تقسيماته النهائية أقسام أو أبوابا. وتكون رسالة الماجستير في العادة مكونة من فصول ، إلا إذا طالت أو تعددت جزئياتها فتجعل أقسامها (قسمين) أو أبوابا ، و تتكون أطروحت الدكتوراه من أبواب أو أقسام أما دون ذلك من بحوث فالعادة أن تتكون من فصول.

مرحلة الصياغة و كتابة البحث

هذه المرحلة أهم مرحلة و آخر خطوة لإعداد بحث و تتجسد أهميتها في بلورة و صياغة البحث في صورته النهائية و تتمثل هذه المرحلة في كتابة البحث العلمي في شكل تحليل و تفسير البيانات و الافكار محصل عليها و عرض نتائجها في الخاتمة .

ويشترط في كتابة البحث عدة خصائص يجب أن يتصف بها البحث لكي يتسم بالصفة الشكلية العلمية هذه الشروط:

1. الوضوح في : التفكير يجب أن تكون أفكار الباحث واضحة لديه أو لانم واضحة للغير (اللغة المستعملة مفهومة ، استعمال مصطلحات و معاني متفق عليها) فبراعة الباحث و كفاءته وقدرته تبرز في بغاء بحثه بناءا فنيا و واضحا في انتقاء ما يفيد من معلومات و أفكار (يعني كيف يستخدمها و كيف يوظفها لأن ليس من غاية البحث تكديس المعلومات) والغوص في تفاصيل و جزئيات الموضوع.

2. الدقة في اللغة والتحكم فيها (من أي جانب مصطلحات قانونية ، أسلوب اللغوي (صياغة) استغلال مواد ، على الطالب أ، يتجنب لغة الآن ويتكلم بالمخاطب (نحن) لكي لا يبالغ إبراز شخصيته) هذه أهم مراحل اعداد بحث علمي اختيار موضوع البحث .

العنــاويــن:

تكتسي العناوين أهمية كبيرة ، و خاصة العنوان الرئيسي باعتباره يجسد موضوع البحث.

والعنوان كما سبق القول ألا يكون جملة كاملة ، ومع ذلك قفد يكون مركبا (باستعمال واو العطف عادة) والتركيب إما أن يكون دالا على المقارنة ، أو على العلاقة ومنأمثلة العناوين المركبة الدالة على علاقة: " الدول العربية والمؤتمر الدولي لقانون البحار- الطاقة النووية وقانون البحار.(...

وقد يدل على المقارنة مثل " الخطأ المدني والجنائي أو المسؤولية التقصيرية والمسؤولية العقدية...

إلا أن العنوان العام قد يصاغ بشكل مزدوج التركيب بحيث يتكون من عبارة رئيسية وأخرى تابعة مثل: " حماية المستهلك في التعاقد الالكتروني, دراسة مقارنة بين التشريع الجزائري والتشريع الفرنسي"

أما العناوين الفرعية فيشترط فيها، أن يكون كل عنوان مستقلا بذاته ودالا عى المقصود منه، بحيث لا يحتاج القارئ إلى الاطلاع على خطة البحث لفهم المقصود به.

أن يوجد اتساق بين الفروع المتناضرة أي الباب مع الباب أو الفصل مع الفصول الاخرى وهذا مع التناسق هو بلا شك مرتبط بوجود التناسق الموضوعي في محتويات التقسيمات.

وفي سياق القول، يستحسن الاشارة إلى وجوب احترام قواعد اللغة في العنوان، أما من ناحية الكتابة القانونية يجب أن تكون واضحة، وجيزة ، وافية، و ما يمكن التنبيه إليه، هو التحري في استخدام المصطلحات القانونية.

تقنيــات الاقتبــاس:

أولا- أنواع الاقتباس

الاقتباس نوعان، حرفي وفيه يقتبس الباحث حرفيا كلاما بلفظه كما هو مدون في الاصل أو يقتبس المعنى مع التصرف في اللفظ اختصارا أو شرحا.

والاقتباس بنوعيه يجب أن يكون مباشرا أي نقلا عن الكتاب الاصلي إلا عند الضرورة فينقل الكلام والرأي عن كتاب وسيط وفي هذه الحالة لابد من الاشارة إلى هذا الاخير أيضا.

في الاقتباس الحرفي يلزم الباحث الاحتفاظ بكل محتويات النص: " أي ضرورة نقل علامات الترقيم كما هي في الاصل.

"إذا ورد خطأ نقله الباحث كما هو في الاصل مع عبارة (كذا) بين قوسين يعد خطأ ويجوز تصحيحه إذا لم يكن بينا في الهامش,

"إذا كان الاقتباس غامض المعنى بسبب انقطاعه عن السياق العم للنص الاصلي فللباحث أن يضيف عبارة تزيل الغموض وبشرط \ان يضعها بين قوسين.

"في جميع الاحوال لابد من وضع النص المقتبس بين علامتي تنصيص وهذا الامر بالغ الأهمية.

"في نهاية الاقتباس لابد من وضع الهامش الذي يبين أسفل الصفحة إسم المؤلف والكتاب ومعلومات النشر ورقم الصفحة أو الصفحات.

"إذا وردت عبارة تحتها خط أو مطبوعة تحتها خط بحروف أكبر من حروف النص المقتبس منه ، فعلى الباحث وضعها كما هي, مع الاشارة في الهامش إلا أن ذلك من عمل المؤلف الاصلي أما إذا أراد الباحث لفت الانتباه لأمر في النص المقتبس فيمكن وضع خط مع التنبيه في الهامش إلي أنه من اضافات الباحث.

ثانيا ـ تكييف الاقتباس مع سياق البحث

يستحسن أن يطوع الاقتباس لسياق نص الباحث ويمكن بلوغ أقصى درجات الاتساق عندما تصبح علامات التنصيص هي وحدها التي تنبه القارئ إلى ان النص الذي تحتويه ليس من تأليف صاحب البحث.

ولتحقيق ذلك يجوز :

- حذف جزء من النص المقتبس مع وضع النقاط الدالة على ذلك...

- إدخال عبارات داخل النص المقتبس، وتجوز هذه الاضافة أيضا إذا كانت لشرحه أو لتكملة النقص فيه مع دلالة علامات التنصيص في كل حالة على أن ذلك ليس جزءا من النص المقتبس.

ثالثا- الاقتباس باللغة الاجنبية

يستحسن ألا يقطع الباحث استرسال القارئ بوضع اقتباس باللغة الاجنبية ويمكن بدلا من ذلك وضع الاصل الاجنبي في الهامش وليس العكس وقد يكون وضع النص الاصلي في الهامش \او المتن إلزاميا في بعض الحالات منها:

أهميته في الموضوع ، أو أهمية الالفاظ والمصطلحات ، أو بناء على مناقشات في البحث على تخريجات لاتفهم ،لا إذا علم النص الاصلي الاجنبي بلفظه.

ولابد للباحث أن يشير إلى المترجم إذا كان غيره، فإذا لم يفعل اعتبر مترجما وحمل مسؤولية الترجمة.

وعلى ذلك فلا يجوز للباحث أن يترجم نصا له ترجمة رسمية كأن كانت اتفاقية دولية انضمت إليها الجزائر ونشرت في أداة الجريدة الرسمية.

نظام الهوامش وأشكالها

أولا: تعريفها

هي ما يضعه الباحث خارج النص الاصلي أما لذكر مصدر المعلومات (الوقائع والأفكار) الواردة في المتن ، أو للإحالة إلى جزء أخر من البحث نفسه، أو لتكملة ما يأتي في المتن بشرح او التعليق.

وعلى ذلك فالهوامش ثلاثة أنواع:

هوامش المراجع ، هوامش شارحة أو المعلقة ، وهوامش محيلة على البحث نفسه.

ثانيا – موضوع الهوامش وتنظيمها من حيث الشكل

أ- يجب أن يكون كل هامش مرتبطا بدقة بالجزء ذي العلاقة به في المتن، بحيث يوضع الرقم الذي بين هلالين بعد الكلمة أو الجملة أو الفقرة التي يرتبط بها الهامش وبحيث يظهر نفس الرقم في بداية الهامش وتوضع النقطة أو الفاصلة إن كان لها محل قبل رقم الهامش.

ب- الطريقة الايسر و الاكثر فائدة هي ـأن توضع في أسفل كل صفحة الهوامش المتعلقة بها، وفي هذه الحالة ترقم تباعا بدءا من رقم ويجب أن يبدأ ترقيم جديد في كل صفحة، ويجب الحرص على ألا يتجاوز أحد الهوامش حدود الفحة التي بدأ فيها فإذا صادف أن كان الهامش طويلا ولم يمكن نقله مع الجزء المرتبط به في المتن إلى الصفحة جديدة ، فيجوز استكماله في بداية هامش الصفحة الموالية ويجب وضع علامة (=) للربط بين جزئ الهامش الواحد الواردين في صفحتين متتاليتين.

ت- أما الطريقة الاخرى فتقتضي تجميع كل الهوامش الفصل الواحد في نهايته ، وفي هذه الحالة ترقم هوامش الفصل الواحد ترقيما واحدا متسلسلا، تمتاز هذه الطريقة بسهولتها عند الطباعة ، إلا أن عيبها أن القارئ يضطر في كل مرة إلى تصفح البحث حتى يعثر على الهامش الذي يريده ثم يعود إلى تصفح البحث مرة أخرى للعودة إلى حيث وقف في قراءته من المتن.

ثالثا- هوامش المراجع

أ ـــ الغرض من تدوين المراجع في الهامش تحقيق هدفين:

1- ذكر مصدر المعلومات التي يضعها الباحث بحيث يتمكن القارئ من الرجوع إليها إن شاء، ‘ما طلبا للمزيد من المعلومات، أو تأكيد من صحتها أو من إمكانية أتساقها مع التفسير الذي ذهب إليه الباحث.

2- تحرير الباحث من مسؤولية المعلومات والأفكار التي يوردها ونسبتها إلى صاحبها الحقيقي ، وفي نفس الوقت تسبة الفضل إليه بعدم ‘دعاء جهود الآخرين (الأمانة العلمية.(

ب – البيانات التي يجب أن تحويها هوامش المراجع:

وعلة ذلك فالشرط الاساسي أن تكون الهوامش أهلا لتحقيق هذه الغاية، ويكون ذلك باحتواءها كل المعلومات الاساسية المتعلقة بالمراجع بشكل جلي لايسعر مهمة القارئ فيجب أن ترد في الهامش كل المعلومات الخاصة بمرجع ما مثلما تدون عند إعداد قائمة المراجع الأولية، مع الملاحظة عدم تدوين صفحات الكتاب أو المقال، بل يسجل بدلا منها رقم الصفحة أو الصفحات التي تعلق بها الهامش، كما لا يشار بالطبع إلى رقم تصنيف الكتاب بالمكتبة، وبناء على ذلك فإن تدوين مرجع في الهامش يكون محتويا للبيانات التالية: "
بالنسبة للكتب:

1- إسم المؤلف (اللقب قبل الاسم(

2- عنوان الكتاب

3- الطبعة وعدد الأجزاء إن وجدت

4- إسم الناشر

5- مكان الناشر

6- تاريخ الناشر

7- رقم الصفحة أو الصفحات التي يتعلق بها الهامش

وتجدر الملاحظة، هناك من يضع مكان النشر بعد عنوان ثم بقية البيانات.

بالنسبة للمقالات:

1- إسم المؤلف المقال .

2- عنوان المقال بين علامتي تنصيص.(.....)

3- إسم الدورية.

4- رقم المجلد والعدد والسنة (حسب فترات الدورية أو المجلة.(

5- رقم الصفحة أو الصفحات التي يتعلق بها الهامش.

رابعا- حالة تعدد المؤلفين

إذا تعدد المؤلفين، إما أن كون قد اشتركو جميعا في وضع كل الكتاب أو وضع كل واحد جزءا منه.

ففي هذه الحالة الأولى : نذكر أسماءهم جميعا (بترتيب وضع أسمائهم على غلاف الكتاب على أن يكون لقب الأقل واردا قبل اسمه، تليه أسماء غيره) ، وهذا إذا كانو ثلاثة فأقل فن زادوا عن ذلك اكتفى بأولهم متبوعا بعبارة (وآخرون.(

أمثلة:- مرقص سليمان، وعلي حسين يونس, الافلاس دار الفكر العربي ، القاهرة، (د- ت)،ص 109.

- الجوهري محمد، وآخرون، دراسة علم الجريمة ، دار المعارف، القاهرة، 1987، ص254

خامسا – تدوين المرجع ير المباشر

الأفضل أن يرجع الباحث لى المصدر المباشر للمعلومات، لا ذا استحال الرجوع لى هذا المصدر لعدم وجوده أو لجهل بالغة التي كتب بها، وفي هذه الحالة فقط يمكن الاعتماد على المرجع وسيط نقل عن المرجع الاصلي وإضافة إلى وجوب الحرص حتى لاينقل الباحث سوء فهم هذا الوسيط لما وضعه عن الاصل، أو خطأه في النقل أو عدم دقته، إضافة إلى ذلك لابد من الاشارة إلى المرجع الوسيط بطريقة كاملة.

سابعا- تدوين المرجع المتكرر

إذا تكررت الاشارة إلى نفس المرجع مرات متكررة فيتبع الأتي:

1- تدوين المعلومات في الهامش كاملة إذا لم يتكرر إلا مرة واحدة، أو مرات عديدة في أماكن متباعدة، وذلك تسهيلا لمهمة القارئ.

2- إذا تكرر ذكر المراجع مرات عديدة غير متتالية (أي يفصل بينهما هامش أو هوامش لمراجع أخرى) فيذكر إسم المؤلف متبوعا بعبارة (المرجع السابق ص؟) وبغير العربية.(Op.cit)

3- إلا إذا رجع الباحث إلى عدة مؤلفات لنفس المؤلف ففي هذه الحالة يذكر إسم المؤلف ثم عنوان الكتاب فقط ثم رقم الصفحة.

4- إذا وردت الاشارة على نفس المرجع في هامشين متتاليين دون فاصل بينهما فيدون في الأول كما سبق (إما كاملا، أو إسم المؤلف مع عبارة المرجع السابق ورقم الصفحة إذاكان متكررا) أما في الهامش الثاني فتدون فقط عبارة المرجع السابق ثم رقم الصفحة.

سابعا- الاختصارات في تدوين المراجع

القاعدة أن وضع المعلومات كاملة عن المرجع إجباري مرة واحدة على الاقل في البحث، واما كانت قائمة المراجع التي يذل بها البحث تتكفل بذلك، فإن البعض لايرى ضرورة لتدوين معلومات النشر في هوامش المراجع، إلا أن الرأي الذي يتبعه أغلب الباحثين لا يوافقهم في ذلك، إلا أنه يمكن استعمال بعض الاختصارات، التي يجب الحرص في استعمالها، حيث لم يكن في العربية أن يكتفي باوائل حروف بعض الطكلمات للدلالة على بعض المؤسسات أو أسماء بعض الدول، وعلى كل حال فالأولى اختصار بعض الأسماء منها:

1ــ أسماء الكتب إذا كانت طويلة:

نعطي مثال هنا :

1. جرائم الأموال العامة و الجرائم الاقتصادية الماسة بالاقتصاد الوطني يختصر إلى : جرائم الأموال العامة...

2. محاضرات في نحو قانون عقاب موحد للبلاد العربية ، دراسة و نقد يختصر إلى : نحو قانون عقاب موحد...

3. الجرائم المضرة بأمن ادولة من جهة في قانون العقوبات الجزائري و التشريع المقارن . يختصر إلى : الجرائم المضرة بأمن الدولة من جهة الخارج...

-2اختصار أسماء الناشرين:

مثال :

-دار النهضة العربية للنشر ، تصبح : النهضة العربية.

-دار الأندلس للطباعة و التوزيع و النشر . تختصر إلى : دار الأندلس .

-3 اختصارات أخرى :

يمكن للباحث أن يختصر الكثير من العبارات على أن يشير إلى ذلك في كل ما لم يجر العرف على اختصاره بشكل معين .

مثال :

م.س (المرجع السابق . (

ن.م (نفس المرجع.(

م.س.ن.ص المرجع السابق ، نفس الصفحة...

و على الباحث أن يلتزم طريقة واحدة في الاختصار و عليه أن يشير إليها، كما يمكنه إختصار العبارات الدالة على نقصان معلومات النشر (ب - ت) و (ب – ن) إلخ..

أما الاختصار التي جرى العرف على استعمالها فلا حاجة لبيان مدلولها مثل:

ص= صفحة ، م= ميلادي ، ه= هجري.....إلخ.

ز- الهوامش المحلية على مراجع غير منشورة:

و أهم أمثلتها بالنسبة للباحث القانوني الملازم و المذكرات المطبوعة على الآلة المكررة (الأستنسل) التي يعدها أساتذة القانون ، و لم تنشر في كتاب ، فيمكن الرجوع إليها و الإشارة إليها بنفس الطريقة السابقة مع إضافة بعد العنوان مباشرة ما يفيد عدم نشرها بين قوسين كعبارة (بحث لم ينشر) أو (مذكرات مطبوعة) إلخ...

ط – تدوين المراجع الأجنبية في الهامش :

1 – يحتاج الباحث إلى مراجع غير عربية ، و لما كان الشرط الأساسي في تدوين المراجع في الهامش أن يكون هذا التدوين أهلا لتمكين القارئ من الرجوع إلى المرجع أما طلبا للمزيد من المعلومات أو للتأكيد من صحة نقل أو تفسير أو فهم أو تأويل ما أورده المصدر الأصلي ، فإن ذكر المرجع الأجنبي في الهامش لا يحقق ذلك إلا إذا ذكر المؤلف و عنوان الكاتب أو الدورية و المقالة باللغة الأصلية .

و كتابة إسم المؤلف الأجنبي بالحروف العربية لا يكون صحيحا في أغلب الأحيان لاختلاف أصوات العربية عن أن الباحث قد لا يصل إلى النطق الصحيح للاسم الأجنبي ، و إضافة إلى ذلك فإن كتابة إسم المؤلف الأجنبي بحروف عربية غير مجد لأن الغاية من إيراد الاسم هي تيسير بحث القارئ عن المرجع في الفهارس الأجنبية للمؤلفين و للعناوين .

و من أسماء المؤلفين من لا تعرف كيفية كتابة إسمه بسهولة إذا كتب بحروف عربية مثل فقيه القانون الدولي الألماني شوارزنبرغر scharzenberger و منهم من لا تسهل كتابة أسمائهم بطريقة صحيحة توافق نطقها السليم مثل فقهاء القانون الدولي :

hammarskjold ، هامر شولد jodolowski ، يودولوفسكي milgliazza ميلياتسا

و يقع مثل هذا الخلط إذا ترجمت أسماء دور النشر أو ترجمة أسماء المجلات و الدوريات الأجنبية و الدوريات الأجنبية أو عناوين الكتب .

1- إذا وردت أية معلومات في المتن فلا تكرر في الهامش ، فإذا ذكر في المتن نوع العمل التشريعي و تاريخ صدوره و رقمه مثلا فلا يكرر ذلك في الهامش بل يشار إلى بقية المعلومات أي عدد الجريدة الرسمية و سنتها و رقم الصفحة .

2- يؤخذ العمل التشريعي الواحد كوحدة مرتبة حسب مواده ، و الإشارة إلى مكانه في عدد الجريدة هي دائما إشارة إلى الصفحة التي إبتدأ فيها .

أمثلة :

- قانون البيئة رقم 83 – 03 المؤرخ في 1983/02/05 الجريدة الرسمية : (ج.ر) رقم 6 .

- القانون رقم 20/01 المؤرخ في 2001/12/12 المتعلق بتهيئة الإقليم و تنمية المستدامة.

- القرار المتعلق بقانون الإنتخابات المؤرخ في 1989/08/20 ، الوارد في الجريدة الرسمية 36 بتاريخ 1989/08/30 ص 1049.

- مرسوم رقم تنفيذي رقم 94 – 279 المؤرخ في 1994/09/17 المتضمن تنظيم مكافحة تلوث البحر و احداث مخططا إستعجالية ، ج . ر.6 .

- مرسوم رقم 96 - 53 المؤرخ في 1996/01/22 و الخاص بمصادقة الجزائر على إتفاقية قانون البحار لعام 1982 ، ج.ر. 6

. II النصوص التشريعية غير الوطنية : هناك حالتان :

الأولى : إذا وجد الباحث المصدر الأصلي للتشريع الأجنبي (الجريدة الرسمية) فيشير إلى التشريع الوطني مع نسبة الجريدة إلى الدولة التي تصدرها .

أمثلة :

(1) قانون رقم 135 لسنة 1959 (1959/06/30) ، الجريدة الرسمية المصرية عدد 125 مكرر ، ص803 .

(2) مجلة الإجراءات المدنية و التجارية ، الرائد الرسمي التونسي العدد 56 في 3 و 6 و 13 نوفمبر 1959 . (ويلاحظ في جميع الأحوال ضرورة التمسك بنفس مصطلحات القانون الأصلي (قانون ،مرسوم،أمر إلخ (....

الثاني : أما إذا لم يطلع الباحث على المصدر الأصلي للتشريع غير وطني ، فعليه أن يذكر الباحث على المصدر المباشر الذي رأى فيه نص التشريع وقد يكون هذا المصدر المباشر موسوعة نشريعية أ, مجموعة رسمية أو غير رسمية أو كتابا فقهيا أو مقالا في مجلة قانونية أو غير ذلك.

ك- تدوين مراجع أحكام القضاء:

الاستشهاد بأي حكم قضائي سواء بطريق الاقتباس اللفظي المباشر أو مجرد الاستدلال به يستدعي أن يثبت الباحث مايلي :

1- نوع المحكمة، تحديد المحكمة مكانيا إذا لم توجد الوحيدة في نوعها.

2- نوع الاختصاص الدي صدر ضد الحكم المشار إليه يذكر : نقض مدني، نقض جنائي ، طعن دستوري ، وبالنسبة إلى المحاكم الاستئناف ، الغرفة المدنية، الجنائية ، التجارية، الادارية،

3- تاريخ الجلسة التي نطق فيها الحكم.

4- إسم النشرة أو الدورية التي نشرت الحكم، وعددها ، وسنتها (تاريخها) ورقم الصفحة التي ورد فيها الحكم.

فإن لم يكن منشورا اكتفى بالنقاط السالفة الذكر إلى أنه غير منشور.

مثال : " محكمة التعقيب التونسية، قرار عدد 2456، 5/ 03/ 1967، نشرية محكمة التعقيب 1967، ص 32.

ل- تدوين المراجع الوثائق:

إذا اعتمد الباحث على وثيقة صادرة من جهاز رسمي أو غير رسمي أو هيئة علمية أو منظمة دائمة كمؤتمر العلمي أو الندوة ، فعليه أن يسجل ما يلي:

1- إسم الجهاز أو الخيئة أو المنظمة، حسب ماهو مثبت في غلاف أو عنوان الوثيقة (أو إسم المؤلف إن وجد) ، وإن كان الجهاز صاحب الوثيقة عبارة عن هيئة تابعة لهيئة الأمم، يسجل إسم الهيئة الكلية ثم الهيئة الفرعية.

2- إسم الوثيقة أو عنوانها (ويكتفي بالاسم أو العنوان إذا لم يكن الاستدلال على الجهاز الذي أصدره).

3- معلومات النشر، مكان انشر والناشر وتاريخ النشر أو السلسلة ا, المطبوعة التي نشرته ، ,ورقم الصفحة التي نشر فيه.

أمثلة : 1- الامم المتحدة، مركز الامم المتحدة المعني بالشركات عبر الوطنية (الشركات عبر الوطنية) الدراسة الثانية ، نويورك 1983 ، وثيقة رقم CTC ST 76 / /ص 187.

وإضافة إلى ما سبق فإن الاشارة إلى الوثائق في الهامش يتطلب ما يلي:

1- إذا كانت الوثيقة تحمل رقما فيجب تدوينه (كل وثائق الامم المتحدة والجامعة العربية تحمل أرقاما إشارية. (

2- إذا كانت الوثيقة صادرة عن ندوة أو مؤتمر فيذكر مكان الانعقاد وتاريخه.

أمثلة :

1- الأمم المتحدة، الجمعية العامة ، الدورة الخامسة والثلاثون، " قرار الجمعية العامة رقم 18/32 حول مشكلة مخلفات الحروب " ، وثيقة رسمية رقم 71 / A35 /RES / /

2- المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ، المكتب العربي الدولي لمكافحة الجريمة ، " تطور القضاء الجزائي "، تجاه مشكلة الإجرام ، بغداد، 1973، ص 34.

هوامش الاحالة إلى نفس المرجع:

أما النوع الثاني من الهوامش يلجأ إليه الباحث عندما يستحسن أن يدعو القارئ إلى طلب مزيد من الايضاح أو التفصيل بالرجوع إلى جزء أخر من البحث نفسه وهو إما أن يعود بالباحث إلى موضوع سابق من البحث أو يحيله إلي موضوع لاحق وهذا بحسب موضوع الجزء المحال عليه وهذه بعض الأمثلة للتوضيح:

1- بأنظر فيما سبق ص 78 ، أو أنظر أعلاه ص 88.

وكذلك يستطيع الباحث أن يحيل إلى الملحق من ملاحق البحث إن كانت للبحث ملاحق ، فيكتب:

1- أنظر أدناه الملحق رقم 03

2- أنظر الملحق رقم 03 ، ص 209.

هوامش الشرح أو التعليق:

إن محتوى هذا النوع من الهوامش متنوع بشكل يصعب على الحصر، فقد يكون شارحا لما ورد في المتن أو معلقا عليه أو مترجما له، وقد يحتوي إضافة إلى ذلك على ذكر المرجع، وفي هذه الحالة نمون أمام مرجع مختلط (مراجع وشروح.(

وغاية هذا النوع من الهوامش أوسع من الانواع الاخرى، وهي إضافة معلومات يراها الباحث ضرورية، ولكن من المناسب تضمينها في المتن لأنها تتجاوز ما يمكن أن يندرج تحت عنوان الفرعي الوارد في المتن، أو تقطع سياق الكلام، بارغم من أهميته، يشعر الباحث أن يقطع على القارئ استرساله.

ومع ذلك فيجب عدم المبالغة في اللجوء إلى هذا النوع من الهوامش، كما يجب عدم إطالتها في اللجوء إليها، فالإفراط فيها إما دليل على غموض كتابة الباحث، بحيث يحتاج في كل مرة إلى شرح ما يكتبه، أو أنه دليل على خلل في خطة البحث مادام الباحث يرى أن كثيرا من المعلومات ضرورية ولمنه لا يجد لها مكانا في متن بحثه.

مكمـلات الـنص:

ليس البحث المقدم لنيل درجة عليمة- بل وحتى أدنى أنواع البحوث وكذلك المقالات- هو فقط النص المكون من المقدمة وصلب البحث وخاتمة.

فهناك مكملات تزيد من قيمته العلمية ، وهذه المكملات ليست اختيارية في الرسائل الجامعية فبعضها ضروري، أما وضيفتها فمنها ما يؤدي إلى سهولة أو زيادة الاستفاذة من البحث كقائمة المراجع والفهارس بأنواعها، ومنها ما يئدي غلى تدعيم الإحاطة بالموضوع كالملاحق، ومنها أيضا بيانات إضافية تعبر عن موقف الباحث.

أولا / قائمة المراجع:

إن الباحث وقد وصل إلى مراحل النهائية من بحثه، لابد أنه لاحظ الفرائد التي يجنيها من وجود قوائم للمراجع في نهاية الكتب والمقالات والرسائل التي رجع إليها، ولذلك فهو يدرك الأهمية الكبيرة لأن يثبت بدوره قائمة مراجعه في نهاية بحثه.

وسنتطرق هنا في قائمة المراجع من حيث محتواها وطرق ترتيبها والمعلومات التي تدون بالنسبة لكل مرجع.

1ـــ محتواهـــــــا:

ليس ضروريا أن تحتوي المراجع النهائية على كل ما إستعمله الباحث من كتب ومقالات ووثائق وموسوعات وغيرها، لذلك عليه أن يحترز منذ البداية بأن يضع للقائمة عنوانا متواضعا لا يدل على الشمول كأن يسميها " قائمة بأهم المراجع " أو كما يسميها البعض " اشارات بيبليوغرافية " دلالة على أنها لاتحيط بكل المراجع.

كما تجدر للإشارة، أن قائمة المراجع النهائية يستحسن أن تغفل ما يلي:

1- المعاجم اللغوية

2- الموسوعات العامة (أي دوائر المعارف غير القانونية) إذا كانت تقدم معلومات موجزة غير مفصلة.

3- الفهارس التشريعية

4- المعاجم المفهرسة التي تهدف إلى سهولة الرجوع إلى بعض الرماجع مثل " المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم " و معجم لألفاظ الحديث ونحوها."

5- كتب طرق البحث.

6- المراجع التي قرأها الباحث ولكنها كانت غير ذات فائدة في البحث، إما لأنها تتناول الموضوع من زاوية تخرج من نطاق البحث أو لعدم أهميتها العملية.

ونلاحظ أن الاصناف الستة الأولى بالرغم من أهميتها للباحث وكبير اعتماده عليها، إلا أنها لا تساهم مساهمة موضوعية مباشرة في البحث، ولذلك فلا ضرورة لإثبات المراجع التي لا تقدم مساهمة موضوعية مباشرة في البحث.

7- المراجع التي قرأها الباحث و لكنها كانت ير ذات فائدة في البحث ، إما لأنها تتناول الموضوع من زاوية تخرج عن نطاق البحث ، أو لعدم أهميتها العلمية .

و نلاحظ أن الأصناف الستة الأولى بالرغم من أهميتها للباحث و كبير اعتماده عليها ، إلاأنها لا تساهم مساهمة موضوعية مباشرة في البحث ، و لذلك فلا ضرورة لإثبات المراجع التي لا تقدم مساهمة موضوعية مباشرة في البحث.

ومع ذلك فإن المراجع التالية من الصعب الجزم بصواب وضعها في قائمة المراجع من عدمه :

1- المراجع التي استعملت دون أن تذكر صراحة في الهوامش ، وأهم مثال لها الكتب المدرسية العامة التي تقدم فكرة سطحية عن الموضوع ، ولكنها تذكر مراجع مهمة . ويستحسن اغفالها.

2- المراجع غير مباشرة اي التي لم يطلع عليها الباحث مباشرة ، و يستحسن ايرادها في القائمة مع التحفظ بصراحة بما يفيد بأنها مرجع غير مباشر .

3- الجريدة الرسمية : وهنا إما أن يكون للبحث ملحق بالتشريعات (وهو ما سيبحث لاحقا) وفي هذه الحالة لا ضرورة لاعتبار الجريدة الرسمية أحد المراجع ، أو أن تكون قائمة المراجع محتوية على قسم لوثائق ، وفي هذه الحالة يفضل إذا كان عدد التشريعات المذكور في البحث محدودا أن ترتب التشريعات حسب تواريخها في قسم الوثائق فرع التشريعات من القائمة ، أما إذا كان عدد التشريعات من القائمة ، أما إذا كان عدد التشريعات كبيرا فيمكن الإكتفاء بعبارة الجريدة الرسمية في قسم الوثائق من قائمة المراجع.

2ـــ طرق ترتيب قائمة المراجع:

1- في كل الأحوال يجب تقسيم القائمة حسب لغات المراجع لاستحالة الترتيب الأفبائي لمراجع ذات لغات تكتب بأبجدية مختلفة (وعلى ذلك يمكن أن تعد كل اللغات الأوروبية التي تكتب بالحروف اللاتينية لغة واحدة ، بالرغم من أن البعض يفضل فصل المراجع حسب لغاته وإن كانت تكتب بحروف واحدة) ويفضل كل الباحثين العرب فصل المراجع العربية عن غير العربية لأسباب فنية وشكلية .

2- أبسط الطرق بعد ذلك أن ترتب قائمة اللفبائيا حسب أسماء المؤلفين (على أن يعد العنوان أو الهيئة التي أصدرت الوثيقة أساسا لترتيب المراجع التي ليس لها مؤلفون) ، ويحسن أن تتبع هذه الطريقة البسيطة بالنسبة للمقالات و البحوث القصيرة .

3- ترتيب قائمة المراجع زمنيا بدءا بالأقدم حسب تاريخ النشر للمؤلفات العصرية وحسب تاريخ وفاة المؤلف بالنسبة لكتب التراث ، و لا تفضل هذه الطريقة في البحوث القانونية إلا إذا غلب عليها الجانب التاريخي ، و في بحوث الشريعة ألإسلامية أو البحوث المقارنة بين الشريعة و القانون الوضعي يفضل البعض فصل المراجع الحديثة التي ترتب ألفبائا .

4- أكثر الطرق شيوعا أن تقسم المراجع إلى مجموعات حسب شكل المرجع (1) و

(2)مقالات و بحوث ، (3) رسائل جامعية (4.(

ثانيا : الملاحق :

إن مدى ضرورة الملاحق و عددها و محتواها يرجع إلى تقدير الباحث نفسه و طبيعة الموضوع ، و ما يصبح أن يكون ملحقا لابد أن يتصف بصفتين : الأول أن يكون طويلا بحيث لا يمكن إدراجه في الهامش ، ومن الناحية الفنية ترقم الملاحق و لا تعطى أسماء دون ترقيم (مثلا الملحق الثاني : نص الإتفاقية الدولية لمقاومة تلوث البحار بالنفط . (

و الملاحق نوعان :

1- الوثائق التي يعدها الباحث بنفسه . document ad hoc وهي متنوعة جدا ، ويمكن أن تكون جداول أو قاوائم أو إحصائيات أو تحليلا لنص ، بل وحتى ملاحظات تكميلية لما ورد في المتن أو عرضا تاريخيا لتطور معين ، أو قائمة بالتشريعات المرتبطة . بموضوع ما .

2- الوثائق المنقولة : وتعني إعادة كتابة الوثائق مثل النصوص التشريعية و اللائحية و نصوص المعاهدات و الاتفاقيات الدولية (إن إثبات ترجمة النصوص الدولية غير المترجمة في ملحق خاص يبدو ذا فائدة لاشك فيها) و إعادة كتابة أحكام القضاء (وخاصة إذا كانت غير منشورة) وكذلك الإحصاءات و البيانات التي تحصل عليها الباحث من جهاز مختص و على كل حال فإن هذا النوع - المنقول –أكثر شيوعا من سابقه إلا أنه يجب عدم التعسف في الإكثار من ملاحق قليلة الأهمية الذي ينصب موضوع البحث على مناقشته . و يجب ألا ننسى ذكر مصدر النص.

ثالثا : الفهارس :

إن غاية الفهارس هي تسهيل الاستفادة من الرسالة ، يمكن تقسيم الفهارس إلى نوعين : فهارس ضرورية و أخرى مفيدة .

I. الفهارس الضرورية :

أ- فهرس المحتويات : وهو ترتيب لجميع عناوين البحث مع ذكر الصفحة التي يجب أن يثبت في كل عنوان ، ويسمى أيضا بالفهرس التحليلي أو المحتويات فقط أو الفهرس أو الفهرست أو المحتوى . وفي بحث قانوني يجب أن يثبت في آخر البحث تماما لافا لتقليد أنجلو أمريكي يَضعه في البداية وبعد التوطئة ، أما إذا وجد الباحث أن الإحاطة بالمخطط العام للبحث لها الأولوية أمكنه أن يضع في البداية الخطة في تقسيماتها الرئيسية (بحيث يكون أصغر تقسيم يذكره المبحث) ولا يشار إلى أرقام الصفحات.

وفي فهرس المحتويات لا ضرورة لكتابة كلمة "الموضوع" فوق القسيمات و كلمة الصفحة تحت عمود أرقام الصفحات . و رقم الصفحة هو دائما رقم الصفحة التي يبدأ فيها التقسيم ، و لا ضرورة لكتابة رقمي صفحتى بداية و نهاية التقسيم مثلا : (الفصل الأول...12-73 . (

وعلى الباحث أن يعد للمسودة فهرسا حسب أرقام صفحتها.

ب- جدول الاختصارات (أو قائمة الاختصارات (abbreviations : ويشمل هذا الجدول عادة اختصار أسماء الدوريات و المراجع و المجموعات ، و المجموعات ، ويمكن أن يشمل أيضا اختصارات لأسماء مؤسسات أزو منظمات أو هيئات أو أجهزة حسب موضوع الرسالة .

أما كيفية اختصار الأسماء فللباحث فيها بعض الحرية إلا إذا وجد عرفا مستقرا بكتابة اختصار على طريقة ما ، أو ألزم المرجع نفسه بأن يختصر على وجه معين (مثلا تنص مجموعات محكمة العدل الدولية على أن يشار إليها كالتالي : (؟؟19 . (.rec c.i.j,وليس من المفروض اسم (مجموعة المبادئ القانونية لفتاوى الإدارة) م.م.ق.ف.أ ، يمكن إختصارها (فتاوى الإدارة(

II. الفهارس المفيدة :

قد يكفي فهرس المحتويات و قائمة الاختصارات في بعض البحوث ، إلا أن هناك فهارس أخرى تزيد من البحث ، و للباحث أن يقدر ملاءمتها حسب طبيعة بحثه و يمكن أن تشمل ما يلي :

أ- قائمة بالأقضية المذكورة في البحث : و تشمل هذه القائمة جميع الأقضية التي وردت في البحث سواء ذكرت في الهوامش أو في المتن ، و يمكن إغفال الأحكام اللتي كان التعرض لها قد تم عرضا .

ب- قائمة التشريعات المذكورة : وفي جميع الحالات يرجع تقدير ذلك إلى الباحث في مدى أهميتها بالنسبة لبحثه.

المحور الثالث: أنواع المناهج للبحث العلمي

المنهج العلمي: هو أسلوب لتفكير و التنفيد يعتمد عليه الباحث لانجاز بحث أكاديمي .

وقد إختلف الباحثون في تحديد و تصنيف مناهج البحث العلمي :

1- صنف ماركيز: (marcus)

صنف ماركيز مناهج البحث العلمي التالي : المنهج التاريخي ، المنهج التجريبي ، المنهج الفلسفي ، منهج الدراسات المسحية ، منهج الأنتروبلوروجي

2- منهج وتني : (witni)

صنف مناهج البحث العلمي كالآتي : المنهج الوصفي و يشمل دراسات مسحية (كدراسة حالة) و منهج التاريخي و منهج التجريبي و المنهج الفلسفي و المنهج الاجتماعي و المنهج الابداعي .

يمكن أن تشترك هذه المناهج مع بعضها البعض في دراسة ظاهرة أو حدث معين و قلنا أن تتعدد المناهج و تختلف بحسب إخلاف العلوم التي تدرس و لعل أكثر المناهج شيوعا المنهج التجريبي.

ومن بين أنواع المناهج البحث العلمي هي كالتالي:

المنهج الوصفي : هو المنهج الذي تعتمد فيه على خصائص و مميزات الشيء الموصوف لاكم و الكيف في زمن معين فهو طريقة موضوعها التحليل و التفسير و هو نوع من أنواع التصوير.

كيفية تطبيقه في ميدان العلوم القانونية : قد نصف مجتمع ما في زمن ما حتى يمكننا تحليل ثقافته وتقنين بعض القوانين فيوصف الشئء و يصبح بإمكاننا معرفته و بالتالي يمكننا تقنين مواد خاصة به نطبقه في وصف جريمة معينة أي إعطاء تعريفها و خصائصها و مميزاتها .

المنهج المقارن : هو عملية عقلية تتم تحديد أوجه الشبه و أوجه الاختلاف بين حادثتين أو ظاهرتين أو حالتين نستطيع من خلالها الحصول على معارف أدق و نميز بها موضوع الدراسة أو الحادثة أو الظاهرة في مجال المقارنة و التصنيف مثلا: كالمقارنة بين القانون أو قانون آخر أو بين نظام قانوني آخر ربما في نفس الزمان أو زمانين مختلفين أو نقارن بين مجتمع أو مجتمع آخر .

تساعد هذه المقارنة على تعديل و تطوير و تحيين النظام القانوني.

المنهج الاستدلالي : هو عملية عقلية تنتقل فيها من قضية أو عدة قضايا أخرى نستخلص منها قاعدة مباشرة دون للجوء إلى إجراء تجربة و يجب أن تكون القضايا التي وصلنا إليها منهج استدلالي قضايا جديدة .

فالاستدلال يكون من الكل إلى الجزء فالمنهج الاستدلالي هو البرهان الذي يبين بالقضايا المسلم بها و يسير إلى قضايا أخرى و هي بالضرورة تلجأ إلى قاعدة جديدة دون تجربة يعني كيفية إستخدامه في ميدان العلوم القانونية مثلا: (استدلال بأحكام قضايا سابقة للخروج بقاعدة جديدة يمكن تطبيقها على كل ما يشابهها مثال : يكون لدينا مبادئ عامة و لدينا قضايا جديدة غير واضحة لا تطبق عليها المبادئ العامة فتستنبط أو القياس في المنهج الاستدلالي مثلا : ق.م.ج (1) هذه المادة تحيل القاضي للشريعة الاسلامية في حالة وجود ثغرة في القانون فيستدل و يستعمل القياس حتى يصل إلى حل القضية المطروحة فالاستدلال يكون بطريقة منطقية .

المنهج التاريخي : هو دراسة الوقائع والأحداث و الحقائق بطريقة الوصف و التحليل و التفسير و يعمل فيه الباحث على دراسة الماضي و فهم الحاضر و التنبؤ للمستقبل و يقوم المنهج التاريخي على تحليل الأسباب فعلى الباحث أن لا يتدخل فيها وجده في بحثه فيجب أن يكون موضوعي فالرأي الشخصي للباحث يجعله غير حيادي فالحكم على الأحداث يبقى رأي شخصي.

كيفية تطبيقه في العلوم القانونية : نستعمله مثلا في النظم القانونية لمعرفة كيفية تطور القانون و ما حدث من أخطاء في كل نظام حتى نصل الى القانون في الحاضر حتى تكون أمام نظم التاريخي لعرض الجرائم .

المنهج التجريبي : هو دراسة أثر التغيرات الموضوعة مسبقا على مشكلة أو هدف حيث يتم تثبيت متغير واحد و هو دراسة أثر وجوده أو غيابه.

كيفية تطبيقه في ميدان العلوم القانونية : تجربة في السلوك الإداري حتى تعرف كيفية وصلنا إلى السلوك ثم نضع القانون مثلا : التجربة في المؤسسات القانونية كتغيير الظروف و الوقائع ثم تخرج بنتيجة هذه النتيجة نغير بها القانون .

المنهج الاستقرائي : هو عبارة عن استقلال تصاعدي ينطلق فيه الباحث من الجزء إلى الكل ومن الخاص إلى العام حيث يقوم استقراء على حركة العقل للقيام بعمليات هدفها التوصل إلى قاعدة كلية تحكم الفرعيات التي تم ادراكها (هو عكس الاستدلال(

المنج التجريبي :هو الأكثر ارتباطا بالعلوم الدقيقة يعني العلوم التي للملاحقة و التجربة فهو أكثر المناهج دقة و تعقيدا فمهمة الباحث التجريبي تتعدى الوصف أو تحديد حالة .

المنهج الاستدلالي : هو عملية عقلية تنتقل فيها من قضية أو عدة قضايا إلى قضية أخرى ، نستخلص منها قاعدة مباشرة دون اللجوء إلى إجراء التجربة ، و يجب أن تكون القضايا التي وصلنا بها إلى المنهج الاستدلالي قضايا جديدة و إلا فقد الاستدلال معناه فالاستدلال يكون من الكل إلى الجزء .

المنهج الوصفي : هو أكثر المناهج توظيفا و استعمالا في عملية إنجاز بحث فالبحث المستعمل للمنهج التاريخي يمكن له تطبيق خصائص البحث العلمي في دراسة هذا البحث . و يقسم المنهج التاريخي إلى أسلوبين استنباطي و استقرائي.